الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا
فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني
وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب
الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة
الثانية مما يقتضيه الفاعل وحينئذ لا تناقض
هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان
فيه القول بتحقق ثلاثة اسانيد وانه ان اراد
بالاسانيد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد
اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل الى
بواسطة الضمير فلابد من بيان جهة تقدمه على الاسناد
بواسطة الضمير الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان
متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه
منشا الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظة
القسمة والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون
بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح
ولم ينبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق
مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طبعه خياله
ثم بالغ في التشنيع على الشارح بلا فيما كان عنده الناظر
وتشفيا مما جرى عليه وانا اقول في كلام الشارح نظر
من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون
المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق
انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم

يفيد

يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد
بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة
اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم
يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت
معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول
صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الى اخر الكلام ظاهر
في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد
الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان حمل قوله
في بحث التقوي صرفه ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه
مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان نصا يفيد مع الخبر
لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى الضمير الذي
هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل
به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة
فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة المعرفة
الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به
جعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر
مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير
العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء
اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام
وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا والخبر
او بين العوامل او بين الفاعل وعامله
فلابد ههنا من زيادة اعتبار تم الخامس انه

Copyright © King Saud University